وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية الزراعة

قسم الإقتصاد الإرشاد الزراعي

المادة: الإقتصاد الكلي/ ماجستير إقتصاد

المحاضرة الخامسة عشر:

إعداد:

أ.م.د. نجلاء صلاح مدلول

ج. **الربح هو الحافز علي الاستثمار**: يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين علي اتخاذ قرار الاستثمار ، فكلما زاد معدل الارباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار

د. **ميل الارباح نحو التراجع**: لا يتزايد معدل الأرباح بصورة مستمرة وإنما يميل للتراجع نظراً لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين علي التراكم الرأسمالي، ويفسر آدم سميث ذلك بزيادة الأجور التي قد تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين

هـ. **حالة السكون** : يعتقد الكلاسيكيين حتمية الوصول إلي حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك لأنه ما أن تبدا الأرباح في التراجع حتي تستمر إلي أن يصل معدل الريح إلي الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر حتي السكون ، وتصل معدلات الأجور إلي مستوي الكفاف. ووفقا لآدم سميث فإن الذي يوقف عمليات النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلي حالة من السكون .

8- 4 -1 نظرية هارود- دومار في النمو الاقتصادي

يعتبر نموذج دومار من النماذج الرائدة كسابقه في التنمية الاقتصادية و في دراسة تغيرات الدخل والإنتاج والعوامل المحددة لهما مع الزمن ، فهو نموذج كينزي طبيعته حركية وترتبط متغيراته بنقاط زمنية مختلفة ، ويحاكي التوقعات عنها سواء في الماضي او المستقبل . مع إمكانية التمييز في هذا الصدد بين التوازن الحركي المقارن وحالات الاستقرار حيث انه في التوازن الحركي المقارن توجد حالات توازنيه عديدة يمكن المقارنة بينها مثل مقارنة معدلات النمو الاقتصادي المختلفة استناداً إلى اختلاف قيم ثوابت النموذج (قيمة الميل الحدي للادخار مثلاً) مقارنة بالنوع الثاني من التحليل الذي يعتمد كثيراً علي السكون . و يعتبر هذا النموذج ايضاً من النماذج المهمة في التحليل الرياضي والتوازن الديناميكي . فقد أظهر النموذج أهمية تغير

الدخل المعتمد على تغير الاستثمار بما يتناسب مع الميل الحدي للادخار ،علماً بأن تغير الاستثمار يؤدي ايضاً الى تحقيق إضافات على التراكم الرأسمالي ، وتغيير الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد ، حيث إن زيادة المدخرات تقود الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في البلاد.

بصفة عامة يهتم نموذج هارود – دومار بالتأثير المزدوج للإنفاق الإستثماري والمتمثل في زيادة كل من الطاقات الإنتاجية للمجتمع والدخل ، مع إستيعاب العمالة الفاعلة المتوافرة في المجتمع ، كما يحدد النموذج العلاقة بين النمو وبين متطلبات رأس المال حيث يفترض ثبات الإنتاجية الحدية لرأس المال ، مع زيادة معدل النمو الإقتصادي بشكل يتناسب مع الميل نحو الادخار. ولأن زيادة نسبة الادخار تتناسب طردياً مع زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي : فإذا كانت هذه النسبة منخفضة يكون معدل النمو منخفضاً في الدول ذات الدخل المنخفض ، مع ترك أمر تعبئة الإدخار إلي القطاع الخاص لوحده في اقتصاد السوق. وقد يتضمن النموذج في بعض الحالات زيادة الإستثمار بواسطة الحكومات وتدخلها لتسريع عملية النمو الاقتصادي (عن طريق المضاعف الكينزي) في هذه الدول. في الواقع فقد أعطي نموذج هارود– دومار إطاراً مناسباً للتخطيط الاقتصادي في الدول النامية، عندما افترض ثبات الإنتاجية الحدية لرأس المال وصعوبة إحلال عناصر الإنتاج بين بعضها البعض، الأمر الذي جعله ينال حظاً أوفراً من القبول بين مخططي ومتخذي القرارات في الدول النامية.

فرضيات النموذج :

1–دالة الإنتاج : يستعمل هذا النموذج دالة إنتاج ذات النسب الثابتة أو دالة إنتاج "ليونتيف"، فقد كان هذا النموذج يبحث بقدرٍ كبير عن شروط النمو الاقتصادي، لكن المشكلة التي وقع فيها هي مشكلة التقلب الاقتصادي بين حالة البطالة وحالة التوظف الزائد عن الحد ، والناتجة أصلاً من فرضية النسب الثابتة الداخلة في تكوينه . حيث تتمتع هذه الدالة بخاصية ثبات غلة

الحجم ، والتجانس من الدرجة الأولي ، بمعني أن الناتج المحلي الإجمالي يتم إنتاجه بمزج عنصري الإنتاج (رأس المال والعمال) بنسبة واحدة وثابتة ، فإذا زادت عناصر الإنتاج جميعها بنسبة ما ، يزيد الناتج بنفس النسبة : عليه تكون معاملات الإنتاج ثابتة وتكون نسبة المزج بينهما ثابتة ايضاَ ، ولا يسمح بأي إحلال أو تكامل بينهما ، إلا بهذه النسبة (الوحيدة) ، لذلك فإن مزج α وحدة من العمال L_t ، مع v وحدة من رأس المال K_t ، سوف يعطي وحدة واحدة من الناتج Q_t ، أي أن :

دالة الانتاج :

$$Q_t = \min. \left[\frac{K_t}{v} , \frac{L_t}{\alpha} \right]$$

حيث أن :

$$\frac{K}{v} = \frac{L}{\alpha} \quad , \quad \frac{K}{L} = \frac{v}{\alpha}$$

مع ملاحظة أن المقدارين α , v من العمال ورأس المال هما الحد الأدنى min. من المقادير، وكل فائض في كمية أي منهما تبقي غير مستعملة، ويكون عنصر الإنتاج ذو الكمية الأقل هو المحدد الأهم نسبياَ للإنتاج. وسوف يكون منحني الناتج المتساوي Isoquant علي شكل زاوية قائمة ، وتكون مرونة الإحلال بين العنصرين مساوية للصفر ، بمعني أن خلط عنصري الإنتاج بهذه النسبة سوف يحقق الإستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ، أما إذا كانت نسبة الخلط الفعلية أكبر من هذه النسبة ، أي وجود عدد عمال أكبر من العدد الذي يحدده المعامل الفني للعمل في الدالة ، فسوف تكون هناك بطالة في سوق العمل وأن الإنتاجية الحدية للعمال تساوي صفراَ ، وكذلك الحال بالنسبة لرأس المال ، حيث أن زيادته عن المقدار الذي يحدده المعامل الفني لرأس المال معناه أن

إستخدام رأس المال غير أمثل ، وأن إنتاجيته الحدية تساوي صفراَ ، إضافة إلي أن الأرباح العائدة علي رأس المال تساوي الصفر ايضاً ، مع عدم وجود ميلِ لزيادة الإستثمار.

إذا كانت : $\frac{K}{L} > \frac{v}{\alpha}$ هناك فائض في رأس المال

إذا كانت : $\frac{K}{L} < \frac{v}{\alpha}$ هناك بطالة بين العمال

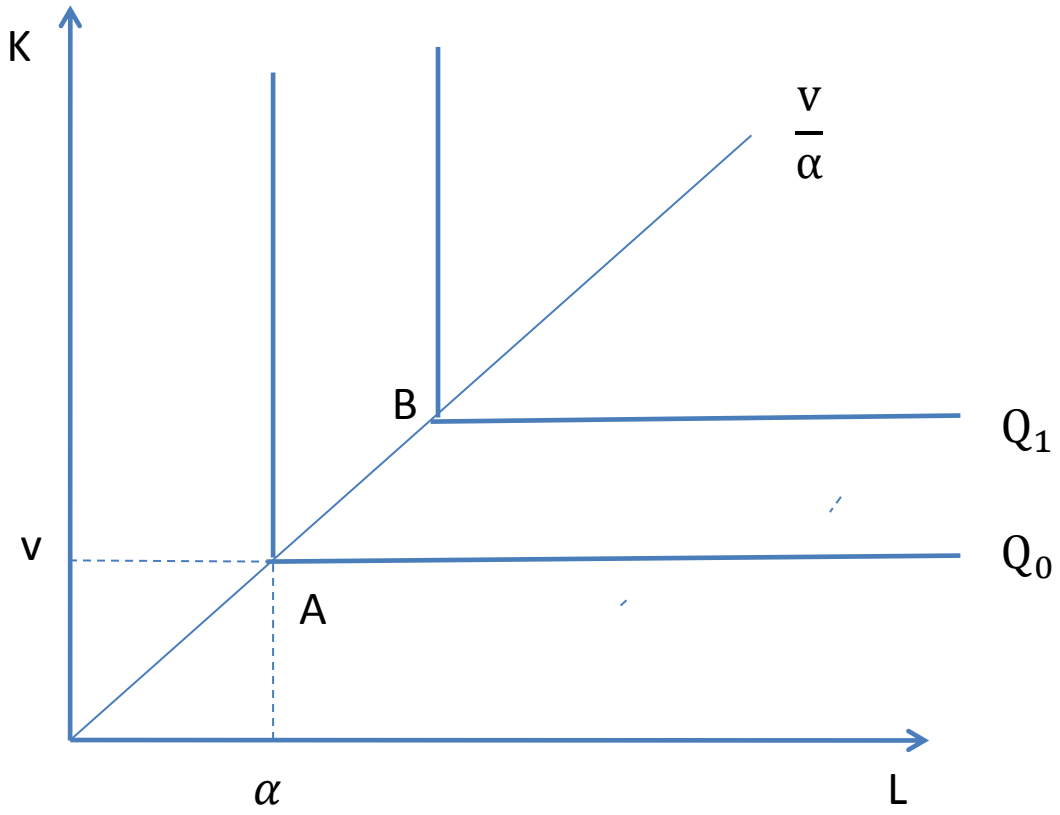

شكل رقم (8-1) دالة الانتاج لنموذج هارود – دومار Harrod - Domar

8- 4 -2 معدل النمو المضمون (المبرر) Warranted Rate of Growth

ويتحدد هذا المعدل بتوازن العرض الكلي مع الطلب الكلي الذي يحقق النمو الإقتصادي والذي يتناسب مع التوظيف الأمثل لرأس المال ، والإستخدام الأمثل للعمال في المجتمع ، وبمقدار ما يضخه رجال الأعمال من إستثمارات ، وبتوازن الإدخار مع الإستثمار ، لذلك فإن إشتقاق معادلة جانب الطلب يكون كالتالي :

شرط التوازن : $$I_t = \frac{dk}{dt} = S_t = \mathcal{s}\, Q_t$$

حيث أن : $$\frac{dQ_t}{dt} = \frac{dI}{dt}\ \frac{1}{\mathcal{s}}$$

I_t الاستثمار الفعلي

k رأس المال المادي

$\frac{dk}{dt}$ التغير في رأس المال عبر الزمن

S_t مستوى الادخار الفعلي

$\mathcal{s}$ الميل الحدي للإدخار = الميل المتوسط للإدخار (على المدى الطويل)

أما معادلة جانب العرض فيتم إشتقاقها كما يلي :

$$\frac{dQ}{dt} = \frac{dI}{dt}\ \frac{I}{\mathcal{s}} = \frac{I}{v}\ I_t$$

ومنها يمكن كتابة : $$g(I) = \frac{dI}{dt}\ \frac{1}{I} = \frac{\mathcal{s}}{v}$$

كذلك : $$g(Q) = g(I) = \frac{\mathcal{s}}{v}$$

بمعني أنه للمحافظة علي الإستخدام الأمثل لرأس المال ، فلابد من أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة الميل الحدي للإدخار مقسوما علي معامل رأس المال في دالة الإنتاج ، وهي النسبة $(\frac{\mathcal{s}}{v})$. وهذا هو

المعدل الذي يجعل رجال الأعمال يدركون أن توقعاتهم الإستثمارية قد تحققت ، وهو ما يعرف بمعدل النمو المضمون أو المبرر.

8 -4-3 معدل النمو الطبيعي Natural Rate of Growth

ويتحدد هذا المعدل بنمو القوي العاملة الفاعلة ، حيث يتضمن هذا النموذج أن نموها يرجع إلي عوامل خارجية (عن النموذج) وأن نموها يتم طبيعياً ويخضع لقوانين نمو الكائنات الحية . كما يفترض النموذج أنه لا يوجد أي تمييز أو تفرقة بين الزيادة العامة للسكان والنشاط الفعال للسكان ، أي نمو الأيدي العاملة ، والذي يتم بالمعدل λ ، ويمكن إشتقاق معدل النمو الطبيعي كما يلي :

من دالة الانتاج :

$$Q_t = \frac{L_t}{\alpha}$$

معامل فني ثابت للخلط :

$$\alpha = \frac{L_t}{Q_t}$$

$$g(Q) = g(L) = \frac{dL}{dt}\ \frac{1}{L}$$

$$g(L) = e^{\lambda t}$$

حيث أن λ هي المعدل الطبيعي لنمو الايدي العاملة الفاعلة عبر الزمن , كمقدار ثابت , لذلك فإن :

$$g(Q) = g(L) = \lambda$$

حيث أن المقدار الخاص بنمو القوى العاملة λ عادة ما يطلق عليه معدل النمو الطبيعي . ولعله من المناسب أن نتذكر أن أضعف فرضيتين في هذا النموذج هما فرضية ثبات معاملات الإنتاج الفنية

لعنصري الإنتاج (عبر الزمن) في دالة الإنتاج ، وثبات الميل الحدي والميل المتوسط للإدخار في دالة الإدخار والتي هي علي المدي الطويل (والتي تنطلق من نقطة الأصل) .

8 -4- 4 شرط هارود- دومار للنمو :

ويتحقق هذا الشرط عندما يتساوى معدل النمو المضمون (المبرر) مع معدل النمو الطبيعي ، أي أن :

$$N.R.G. = W.R.G.$$

بمعني أن : $\lambda = \frac{s}{v}$

والذي يشير إلي حدي السكينة (Knife Edges) فمن هذا الشرط نستطيع أن نكتشف حدي السكينة في أن عدم تحقق هذا الشرط سوف يؤدي إلي الإقتصاد بأن يهوي بعيداً عن التوازن. ولقد إنتقد هذا النموذج علي أساس أنه لا يوجد أي سبب منطقي لضرورة تحقق هذا الشرط إلا بالمصادفة المحضة ، إذ أن تحقق النمو الإقتصادي عند الإستخدام الكامل للعمال ورأس المال يكون دائماً بإحتمالات ضعيفة ، بينما يمكن إن يصل الإقتصاد بنسبة أكبر إلي إحدى الحالتين التاليتين كما يلي:

أ- فإذا كانت $\lambda > \frac{s}{v}$

معني ذلك زيادة البطالة وإنتشارها في المجتمع، حيث يكون نمو عرض العمال أكبر من زيادة الناتج ومخزون رأس المال ، ومنه فإن الإدخار والإستثمار غير كافيين لتجهيز العمال الجدد الداخلين إلي سوق العمل برأس مال كافٍ ، وهذا ما يؤدي إلي زيادة البطالة بين الأيدي العاملة الفاعلة بإستمرار.

ب- أما إذا كانت $\lambda < \frac{s}{v}$

فمعني ذلك أن سرعة نمو الناتج ومخزون رأس المال أكبر من سرعة نمو عرض العمال أي أن المخزون من المكائن والآلات والأدوات سوف يرتفع بقدر أكبر من إحتياجات تجهيز العمال الإضافيين الجدد الداخلين إلي سوق العمل ، فهناك زيادة في رأس المال أكثر من اللازم للإستخدامات المختلفة ، وسوف ينتج عنها إنخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال إلي الصفر، وإنخفاض الإستثمار وعدم زيادته أو الإقدام عليه في القريب العاجل ، ومن ثم الإبتعاد عن النمو المتوازن .

ولقد إنتقد روبرت سولو شرط هارود – دومار بأنه لا يتحقق إلا بمتغيرات خارجية ، حيث إن نسبة الإدخار s تعكس واقع الأفراد ومدي حبهم أو تفضيلهم للإدخار ، أما معدل نمو عرض العمل λ فيعتبر بمثابة واقع ديموغرافي يعيشه العمال ولايستطيعون التأثير عليه ، في حين أن المعامل الفني لرأس المال في دالة الإنتاج V يخضع للواقع التقني للإقتصاد (فهو إقتصاد كثيف العمالة أو إقتصاد كثيف رأس المال) وإن هذه المتغيرات قد تم إستخدامها علي أساس قابليتها للتغير من فترة لأخري وبأشكال متغيرة وشبه مستقلة لكنها ثابتة ، لذلك تصبح إمكانية تحقق النمو المتوازن والمتواتر نوعاً من المعجزة التي لا تنجم إلا عن ضربة حظ . فغالبية الإقتصادات سوف لا تعرف في معظم الأحيان مساراً متوازناً للنمو : فأحياناً سوف تعاني من حالات البطالة لفترات طويلة ، واحياناً أخري من نقص في العمالة ، وعليه فإن النمو المتوازن بالرغم من إختلالاته لم يكن يمثل إلا ظاهرة نادرة الحدوث ويعتمد في تحققه علي الصدفة . وأخيراً ، فقد غاب عن هذا النموذج دور الأسعار وتغيراتها في تحقيق التوازن ، أو إستعادته !

8 -4- 5 النظرية النيو كلاسيكية للنمو

يهدف العالم الاقتصادي روبرت سولو Solow الى تفسير النمو الاقتصادي في المدى الطويل من خلال حل المشكلة التي واجهها هارود – دومار في تغيير معدل الادخار عن المعدل المخطط له . وقد إعتمد سولو في علاج هذه المشكلة عن طريق قانون تناقص الغله ، في زيادة معدل الاستثمار في رأس المال عن المرغوب فيه يؤدي الى زيادة نسبة راس المال الى العمل مما يترتب عليه تناقص معدل العائد وبالتالى إنخفاض أرباح المستثمرين والتأثير علي مستوي إستثمارتهم .

وقد قدم نموذجه هذا عام 1956 م ، وكان من أهم فروضه ما يلي :

1. الاقتصاد مغلق ويعتمد على شروط المنافسه الكاملة وبالتالي ينتج سلعة متجانسة تماما وتوجه للإستهلاك أو الاستثمار .
2. يمتلك القطاع العائلي عناصر الانتاج ويقوم بتأجيرها أو بيعها لرجال الأعمال بهدف الانتاج .
3. ثبات معدل إستهلاك رأس المال السنوي.
4. ثبات التغير التقني في الصناعة.
5. وجود حالة توازن بين عرض العمال والطلب عليه , وأن معدل زيادة عنصر العمل مساو لمعدل زيادة عدد السكان.
6. أن الاستهلاك هو دالة في الدخل علي المدي الطويل.
7. أن دالة الانتاج هي من نوع كوب – دوجلاس , وهي دالة مستمرة وتزيد بمعدل متناقص وذات غلة إنتاجية ثابتة. مع إمكانية الإحلال بين العمال ، L ، ورأس المال ، K ، وذلك

بحسب مرونة الإحلال ، وعن طريق هذا الإحلال يمكن تعديل مسار النمو المتوازن عبر الزمن .

8. يساعد كل من تراكم رأس المال وتحسن طرق وأساليب الإنتاج علي زيادة مهارات وإنتاجية العمال .

وقد إعتمد سولو في بناء نموذجه الاقتصادي للنمو على كل من دالة الانتاج وتراكم رأس المال , حيث أن النمو يتمثل في زيادة الانتاج الحقيقي للفرد . وعليه فإن مسار نمو نصيب الفرد من الاستهلاك في حالة التوازن يمكن توضيحه بالمعادلة التالية :

$$\left(\frac{C}{L}\right)^{*} = e^{\lambda t}\left[f(z^{*}) - \left(g(L) + \lambda\right)z^{*}\right] \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

وبما أن كل مسارات $\left(\frac{C}{L}\right)^{*}$ توضح النمو التوازني في الأجل الطويل , ولكل قيم مناظرة لنسبة رأس المال إلي العمال z^{*} والتي تعتبر ثابته عند حدوث التوازن , فإن القيمة داخل القوس ثابتة مما يعني أن معدل النمو في نصيب الفرد من الاستهلاك $\left(\frac{C}{L}\right)$ لأي توازن في قيم z^{*} هو المقدار λ . فما هي إذن قيم z^{*} التي تعظم $\left(\frac{C}{L}\right)^{*}$ ؟ حيث أن $z = \frac{K}{E}$.

بمفاضلة المعادلة رقم (1) بالنسبة لـ z^{*} ومساواتها بالصفر نحصل على المقدار:

$$\frac{d\left(\frac{C}{L}\right)^{*}}{dz^{*}} = e^{\lambda t}\left[f'(z^{*}) - (g(L) + \lambda)\right] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

وحيث أن $e^{\lambda t} \neq 0$ مما يعني أن أعظم قيم يمكن الحصول عليها في $\left(\frac{C}{L}\right)^{*}$ عند قيم z^{*} عندما :

$$f'(z^{*}) - (g(L) + \lambda) = 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

$$f'(z^*) = (g(L) + \lambda)$$

أي عندما يكون معدل الربح $f'(z^*)$ يساوي معدل النمو الطبيعي للعمالة القادرة

$n= (g(L) + \lambda)$ وهو ما يعرف بقاعدة فيليبس الذهبية للتجميع.

وقد أعطى سولو تفسيراً للقاعدة الذهبية بإفتراض أن إقتصاد ما يحصل على رأس المال بالمجان , بمعني إمكانية إختيار مستوى النو التوسعي , وعليه لكل زيادة في رأس المال (ΔK) نحصل على زيادة في الانتاج تساوي :

$$\Delta Q = f'(z)\,\Delta K$$

وللحصول على ثبات في نسبة (K/E) لا بد من نمو مخزون رأس المال بمعدل كل من E

$(g_{(L)} + \lambda)$, لذا لا بد من المحافظة على الاستثمار عن طريق المعدل (Z) وفقا للمعادلة

لتالية :

$$\frac{I}{k} = (g(L) + \lambda)$$

$$I = (g(L) + \lambda)K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

أي أن زيادة الاستثمار في حاجة للحفاظ على الزيادة في $(\frac{K}{E})$ والناتجة عن إستيعاب الزيادات

الاضافية في رأس المال (k) كما يلي :

$$\Delta I = (g(L) + \lambda)\ \Delta K \ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

وطالما أن زيادة الانتاج (ΔQ) تفوق الزيادة في الاستثمار(Δ I) فإن زيادة رأس المال تؤدي الى زيادة في الاستهلاك (Δ C) . وحيث أن معدل الربح ($f'(z)$) يتناقص مع زيادة رأس المال (K) الذي يضاف إلي الاقتصاد حسب المعادلة التالية التي تمثل شرط النمو المتوازن التالي :

$$\Delta Q = \Delta k f'(z) = \Delta \mathrm{I} = \Delta K(g(L) + \lambda) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

وعليه فإن إستخدام المزيد من رأس المال بدون مقابل يزيد مستوى الإستثمار اللازم للحفاظ على (z) أكثر من زيادة الانتاج. وبالتالي فإن الكمية المثلى المقبولة من رأس المال المجاني وفقا لشروط القاعدة الذهبية هي مقدار (K) الذي يجعل معدله مساوٍ لمعدل النمو الطبيعي n.

$$f'(z) = g(L) + \lambda \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

ويضرب طرفي المعادلة رقم (8) في (K/Q) نحصل على المقدار :

$$\frac{f'(z)K}{Q} = \frac{(g(L)+\lambda)K}{Q} = \frac{\mathrm{I}}{Q} = s \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(9)$$

وعليه فإن $\mathrm{I} = (g(L) + \lambda)K$, بينما يوضح الطرف الايمن من المعادلة رقم (9) معدل الاستثمار الى الانتاج ، يعبر الطرف الايسر للمعادلة عن معدال الربح مضروبا في (K/Q).

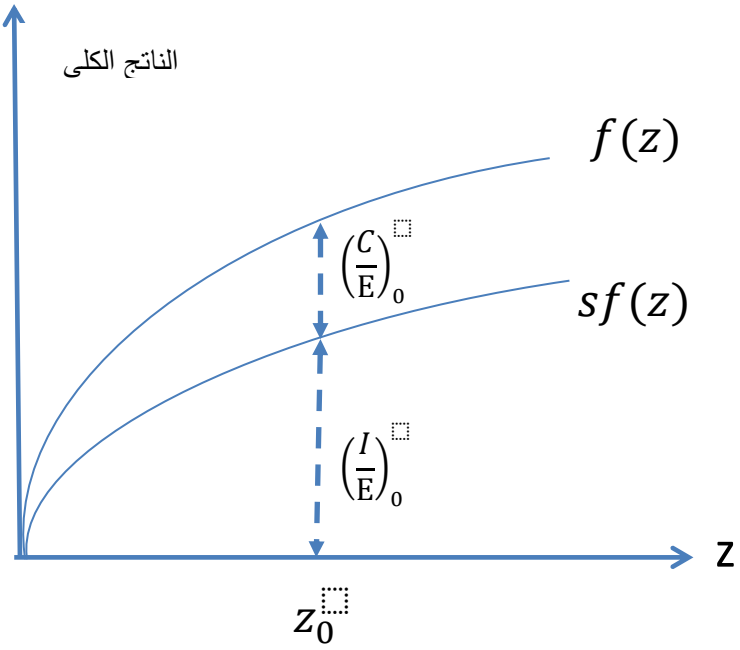

حيث يوضح الشكل بأعلاه كيفية توزيع الناتج الكلي بين الإستهلاك والإستثمار عبر الزمن ، والذي يعتمد كلاهما بشكل طردي علي الدخل . فمع مرور الزمن يتزايد متوسط نصيب الفرد منهما بشكل طردي كلما إستمر النمو .

8 – 4–6 طريق الاوتوستراد (Turnpike) في النمو :

الأوتوستراد هو طريق مختصر يسلكه المسافرون بين المدن بهدف إختصار الوقت لقيادتهم أميالاً أقل، بالرغم من الرسوم التي تفرض عليهم نظير إستخدامهم لهذا الطريق . وتقوم هذه النظرية على أن مسار النمو الامثل سيمضي كل وقته أو نسبة صغيرة من الوقت في منطقة الجوار لمسار الاوتوستراد $g(z^*)$ حيث أن الوقت المخطط يصبح أطول فأطول. بإفتراض أن الاقتصاد يتمثل في النموذج

الكلاسيكي للنمو كدالة في نصيب الفرد العامل من رأس المال (K/E) خلال الفترة من صفر وحتى الزمن(T).

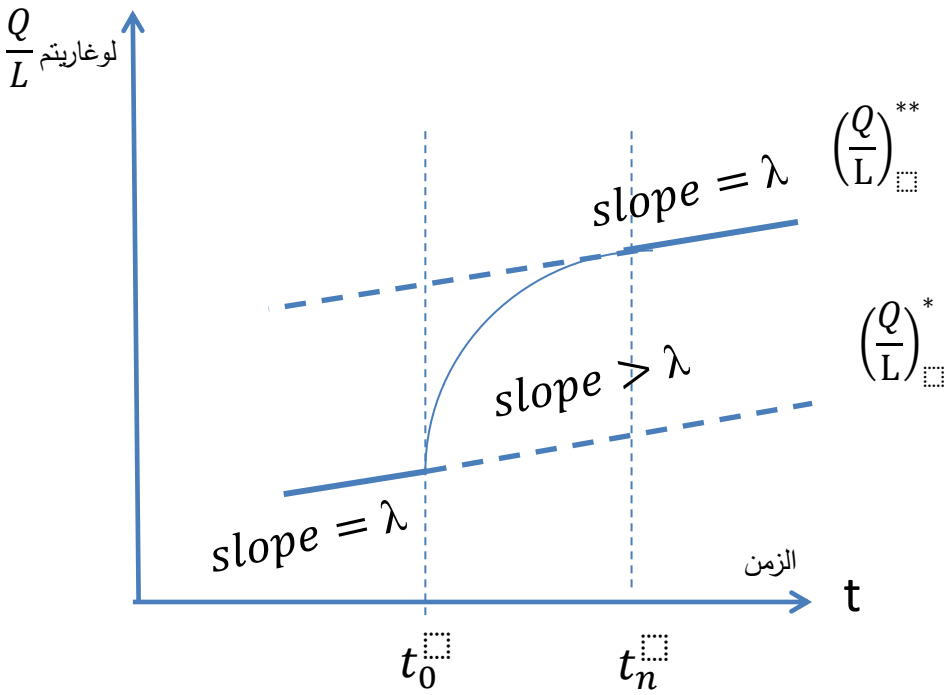

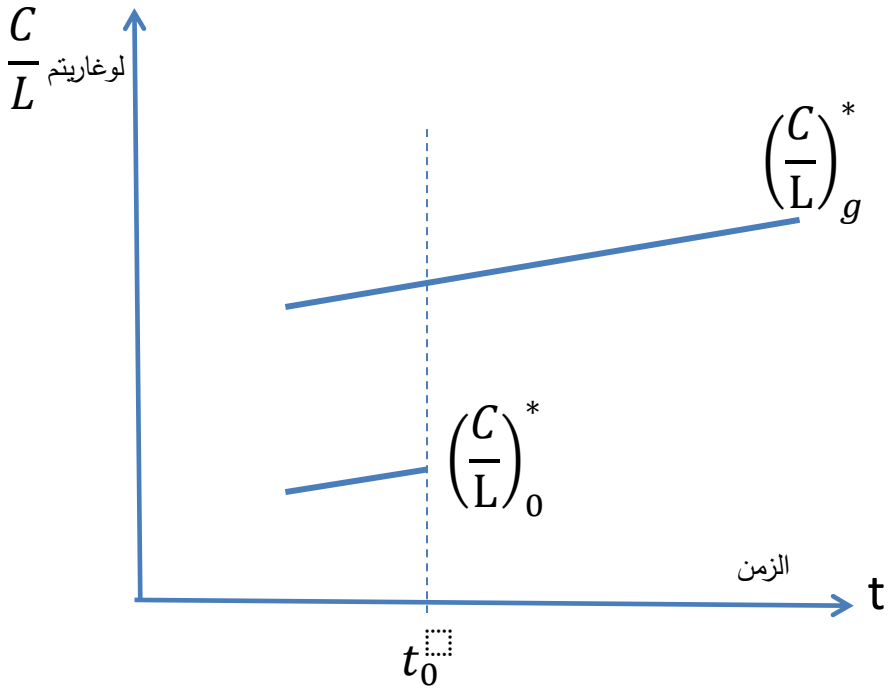

فإذا تساءلنا : ماهو مسار النمو الذي يجب إتباعه من خلال معدل مختار عشوائيا لنصيب الفرد العامل من رأس المال؟

تكون الإجابة في البداية تتطلب أن نفترض أن نصيب الفرد العامل من الاستهلاك (C/E) هو دالة في مستوى ومعدل نمو نصيب الفرد من رأس المال $(\mathrm{K/E})$, وعليه فإن :

$$C/\mathrm{E} = \mathrm{f(z)} - \mathrm{I}/g(E) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(10)$$

من هذا نلاحظ التالي :

$$\frac{\mathrm{I}}{\mathrm{E}} = \frac{\mathrm{I}}{\mathrm{k}} \cdot \frac{K}{\mathrm{E}} = g(\mathrm{z})K$$

و عندما تكون $\mathrm{K = zE}$ فإن $\mathrm{g(K) = g(k) + g(E)}$

وعليه يمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (10) على النحو التالي:

$$C/E = f(z) - z(g(K) + Eg(E)) = f(z) - nz - Dz$$

حيث أن($n = g(L) + \lambda$) تمثل معدل نمو نصيب الفرد العامل من الانتاج.

بإفتراض أن : $\frac{dx}{dt} = DX$ وبالتالي : $\frac{d^2x}{dt^2} = D^2$

ونظرا لأن :

$$g(z)z = z_x \left[\frac{\mathrm{dz}}{\mathrm{dt}}/\mathrm{K}\right]$$

فيمكننا إعادة كتابة المعادلة رقم (10) على النحو التالي:

$$C/\mathrm{E} = f(z) - nz - g(z)z \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(11)$$

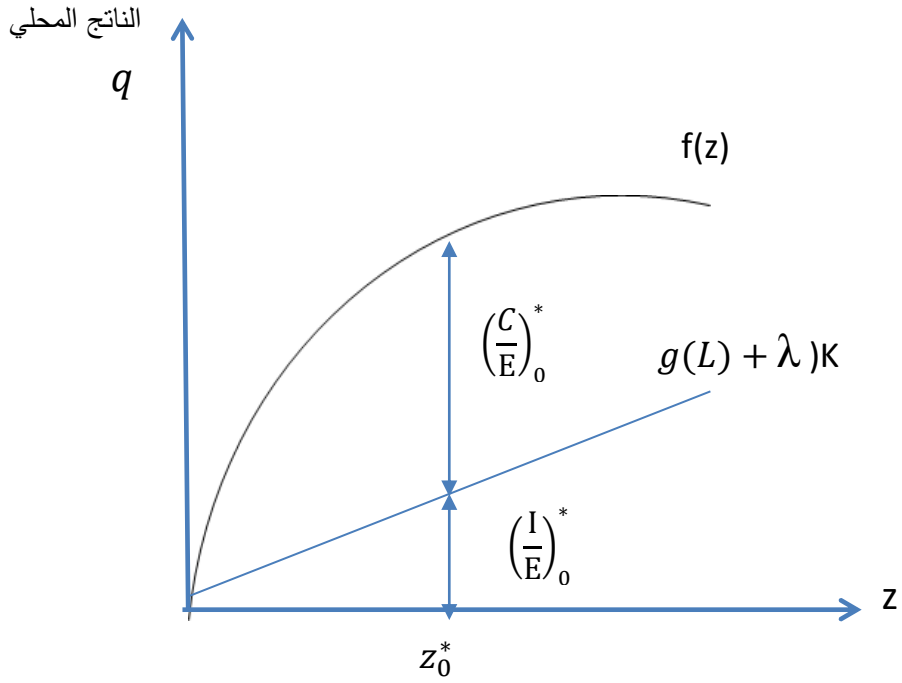

وعليه فإن مسار النمو التوازني الذي يعظم نصيب الفرد العامل من الاستهلاك (C/E) وهو نفسه الذي يعظم نصيب الفرد من الاستهلاك (C/L) .

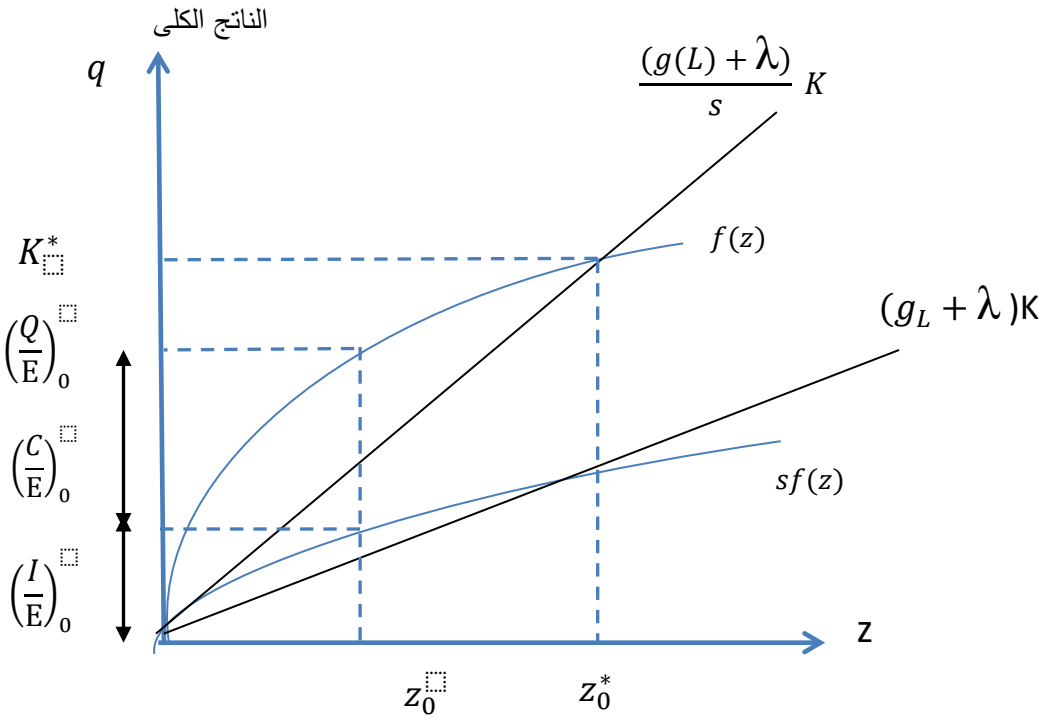

وبتعظيم تكامل الدالة خلال الفترة من صفر وحتى (T) للمنفعة الاجتماعية (U) التي هي دالة في النسبة (C/E)، يمكن التوصل إلي مايلي :

$$\mathrm{u} = u\left(\frac{C}{\mathrm{E}}\right)$$

$$\int_0^T u\left(\frac{\mathrm{C}}{\mathrm{E}}\right) dt = \int_0^T u\ [\, f(z) - nz - D^2\, z]\ \mathrm{dt}$$

$$= \int_0^T f\,(z, Dz)\ \mathrm{dt} \ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ (12)$$

وبأخذ تفاضل الدالة رقم (12) نحصل على :

$$0 = u'[\ f'(z) - n\ ] - \frac{\mathrm{d}(-u)}{\mathrm{dt}}$$

أي أن : $u'[\ f'(z) - n\ ] = -u''[\ f'(z)\mathrm{Dz} - nDz - D^2\, z]$

ويوضح شرط التوازن أن قيم (z^*) هي التي تعظم تكامل المعادلة رقم (12) , ففي حالة التوازن تكون قيم (z^*) و $(D^2\, z)$ تساوي الصفر , وتكون قيم (u') موجبة . وبناءاً على ذلك فإن :

$$f'(z^*) - n = 0$$

$$f'(z^*) = n = g(L)\ + \lambda$$

وهو شرط تعظيم الدالة:

$$\int_0^T u\left(\frac{\mathrm{C}}{\mathrm{E}}\right) dt$$

بناءا على ما سبق فإن المسار الذهبي للنمو ما هو إلا مسار الاوتوستراد (Turnpike) في حالة كون الهدف هو تعظيم الرفاهية الاجتماعية بإعتبارها دالة في نصيب الفرد من الاستهلاك على مدى طويل نسبيا ، علماً بأن تكلفة الإنتقال سوف تكون مرتفعة قليلة نسبياً لكن الوقت سوف يكون أقل بسبب إختيارنا للأوتوستراد .

الفصل التاسع : خاتمة الكتاب

تعد المشكلة الاقتصادية economic problem أو مشكلة الندرة scarcity problem سبب نشوء علم الاقتصاد، و هي المدخل الأساسي لإدراك العلاقة بين الفرد والمجتمع من ناحية، والموارد الاقتصادية من ناحية أخرى. وتتلخص هذه المشكلة في أن أول ما يشعر به الإنسان حاجته إلى الطعام والشراب والملبس والمأوى للمحافظة على استمرار حياته، وهذا ما يدفعه إلى السعي بحثاً عن الوسائل اللازمة لإشباع هذه الحاجات.

ويؤدي نقص الموارد المتاحة إلى نشوء التعاون بين أفراد المجتمع في سبيل الإنتاج، ليتم التخصص وتقسيم العمل بينهم على النحو الذي يضمن أن ينتج كل فرد بمفرده أو بالتعاون مع الآخرين بكفاية أعلى. ويترتب على التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد خطوة منطقية تالية هي التبادل، لذا يمكن إرجاع المشكلة الاقتصادية إلى حقيقتين أساسيتين :

الحقيقة الأولى: تعدد الحاجات الإنسانية، فحاجات المجتمع كثيرة ومتنوعة ولا حصر لها. وكلما أشبع المجتمع بعض حاجاته اكتشف حاجات جديدة، أي أنها غير محدودة و ليست ثابتة بل هي متجددة، وتختلف باختلاف الزمان والمكان. وما نمو عمل المنتجين، على مر العصور، إلا نتيجة ظهور حاجات جديدة والعمل على إشباعها،

الحقيقة الثانية: ندرة الموارد الاقتصادية نسبياً، و هي كل ما من شأنه أن يكون نافعاً، أي قادراً، بطريق مباشرة أو غير مباشرة، على إشباع الحاجات الإنسانية. وبحسب معيار نسبة وفرة الموارد إلى الحاجات المطلوب إشباعها تكون الموارد حرة أو اقتصادية، ويقصد بالموارد الحرة الحالة التي تكون فيها الموارد كافية لإشباع حاجة جميع أفراد المجتمع إليها، مثل الحاجة إلى الهواء؛ إذ بإمكان جميع أفراد المجتمع إشباع حاجاتهم إلى الأكسجين من غير أن يؤثر ذلك

في درجة إشباعهم لحاجاتهم الأخرى. كما يقصد بالموارد الاقتصادية الحالة التي تكون فيها الموارد غير كافية لإشباع حاجة جميع أفراد المجتمع إليها.

وهذا التفريق بين الموارد الحرة والموارد الاقتصادية ليس ثابتاً لأنه لا يعبر عن صفات كامنة في الموارد نفسها، بل يتغير بحسب طبيعة العلاقة القائمة بين الموارد، من جهة، ومستوى الحاجات المطلوب إشباعها من جهة أخرى. وتخرج الموارد الحرة من مجال اهتمام علم الاقتصاد، في حين ينصب الاهتمام كله على الموارد الاقتصادية.

9-1 الإستعانة بعلم الاقتصاد

يسعى علماء الاقتصاد إلى تأكيد الصفة العلمية و استنباط قوانينه الخاصة من خلال نظريات مختلفة و هم يستخدمون المنهج العملي الاستنباطي(التجريدي، النظري) والمنهج الاستقرائي (التجريبي، الواقعي). يؤكد الاقتصاديون الصفة العلمية للاقتصاد إذ يرون أن لهذا العلم قوانينه الخاصة، ومن ثم فإنهم يسعون دائماً للكشف عن هذه القوانين وصياغة النظريات الاقتصادية المختلفة. ومن الثابت أنهم يتبعون في هذا السبيل المناهج العلمية المعروفة وهي: المنهج الاستنباطي(التجريدي، النظري) والمنهج الاستقرائي (التجريبي، الواقعي).والمنهج الاستقرائي عكس المنهج الاستنباطي تماماً، لذلك يوصف الأول، أي الاستقرائي «بالاستدلال الصاعد»، ويوصف الثاني «بالاستدلال النازل».

9- 2 الخصائص العامة لإقتصاد السوق

لأن مفهوم اقتصاد السوق هو السائد حالياً لدى معظم الأنظمة الاقتصادية، فلا بد من دراسة تفسير هذه الظاهرة بجوانبها المختلفة وتحديد خصائصها الجوهرية، لبيان كيف أن تطورها التاريخي أدى بالفعل إلى وجود اقتصاد عالمي يعتمد أساساً على مبادئ اقتصاد السوق. هذه المبادئ لم تستقر عملياً إلاّ بعد أن

تناولتها عدة نظريات تتمحور حول آلية عمل اقتصاد السوق بجوانبه المختلفةخاصة علي المستوي الكلي أو التجميعي، وهي قد لا تتفق أحياناً فيما بينها.

9- 3 المبادئ المعمول بها في اقتصاد السوق

أفرزت المدارس الاقتصادية المختلفة التي سبق دراستها في كتابنا هذا بعض الأسس والمبادئ التي تشكل بمجموعها قانوناً يرتكز إليه اقتصاد السوق. وهي تختلف بطبيعتها عن تلك السائدة لدى النظم الاقتصادية الأخرى كالاقتصاد الاشتراكي أو المخطط، بل وتتناقض معها غالباً. ويمكن إجمالها في المبادئ الأربعة الرئيسية التالية :

شهد القرن العشرين ظهور أفكار اقتصادية تركت آثاراً مهمة في الفكر الاقتصادي، وكان من أهمها الطروحات الكينزية التي ارتبطت بالاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز John M. Keynes والتي ظهرت في كتابه ذائع الصيت «النظرية العامة في العمال، والنقود والفائدة» إضافة إلى مؤلفاته الأخرى، واحتل موضوع تنمية وتطوير الطلب الفعال مكان الصدارة في النظرية الكينزية. وبموجب الطروحات الكينزية فإن مشكلة الرأسمالية في حينها (أزمة الكساد العظيم في الثلاثينات من القرن الماضي) لم تكن في جانب العرض، وإنما في جانب الطلب، وتحديداً كيف يمكن إيجاد الطلب الكفيل بتصريف ما هو معروض في الأسواق من سلع، وأعطى المبرر لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، من خلال إيجاد سياسة استثمارية عامة قادرة على التخلص من البطالة، وخلق دخول جديدة تتحول إلى طلب إضافي من الأسر والمنتجين والحكومة.

إضافة إلى ما تقدم لابد من الإشارة إلى أنه بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام 1970 استخدم الاقتصاديون توليفة من أفكار المدرسة التقليدية المحدثة Neoclassical، والاقتصاد الكلي الكينزي، وقد

اصطلح على تسميتها بتوليفة المحدثين، أما مدرسة النقوديين Monetarism التي انبثقت في نهاية الأربعينيات وبداية خمسينيات القرن العشرين على يد ميلتون فريدمان M.Friedman وجماعته في جامعة شيكاغو فقد جاءت ببدائل لطروحات مدرسة التقليديين المحدثة.

وفي نهايات القرن العشرين ظهرت أفكار وموضوعات مثل النماذج المبنية على المخاطر أوعدم التأكد ، وليس على الأسعار، والتعامل مع الاقتصاد كعلم حيوي (بيولوجي)، أسهمت كثيراً في تغيير طرق وأساليب وتحليلات الفكر الاقتصادي الكلي . ويمكن ملاحظة ذلك من إستعراض المجالات التالية :

9- 3-1 الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج

يشترط اقتصاد السوق ملكية الأفراد لوسائل الإنتاج (الأرض والآلات ومصادر الطاقة.) ويفرض العقاب على من يعتدي عليها. وباعتبار أن وسائل الإنتاج تشكل رأس المال الأساسي الذي يعتمد عليه هذا الاقتصاد ، لذا منح الأفراد حق تملك هذه الوسائل والتصرف بها واستغلالها بما يتناسب مع مصالحهم الفردية، وكذلك مُنحوا حق الاستفادة من ثمرات هذا الاستغلال عبر تداول السلع في الأسواق والحصول على الأرباح. وهذا يعني تمكين مجموعة أفراد في المجتمع بأن تحتكر لنفسها الفائض الاقتصادي، مقابل أولئك الذين لا يملكون هذه الوسائل، وإنما يستغلون قوة عملهم مقابل أجر محدد كعمال . وقد تطورت أشكال الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج مع تطور طرق وأساليب الإنتاج والتبادل في السوق. وبدت الصورة الغالبة تتمثل في ممارسة الحقوق المترتبة على الملكية الفردية بواسطة ملكية جماعية، يطلق عليها غالباً عبارة الشركات التجارية. وهذا ما أدى للانتقال إلى مرحلة الملكيات الكبيرة وتركز رؤوس الأموال لدى عدد محدود من أفراد المجتمع وظهور الاحتكارات الكبرى. وبالطبع، فإن اقتصاد السوق لا يفقد صفته هذه فيما إذا أخضعت الدولة الملكية الخاصة ونظمتها من خلال بعض القيود المتعلقة بالأمن والصحة العامة

وحماية البيئة، أو وجود بعض الملكيات العامة كمرافق الخدمات وطرق المواصلات الرئيسية، مادامت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي السائدة في السوق.

9- 3-2 حرية الإنتاج والمبادلات التجارية

يعتمد أيضاً اقتصاد السوق على مبدأ الإنتاج والتداول التلقائي أو العفوي بتأثير قوى السوق المختلفة المحددة للعرض والطلب . حيث يتولى مالك رأس المال إدارة مشروعاته وفق مصالحه الخاصة. وله الحرية وحق الخيار في تحديد طريقة الإنتاج والتداول، مادام هدفه النهائي هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح. وقد تكونت فكرة اتخاذ القرارات الفردية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال الخاصة بأنها تتم عادة بوعي وفكر إقتصادي سليم ، وهي تهدف إلى تحقيق الربح، لكن النتيجة النهائية لا يمكن ضمانها ، لأنها تتأثر بعدد من المتغيرات والتي من أهمها بيئة العمل التي تعيش فيها . فهي تحدث تلقائياً حسب الظروف السائدة في السوق، وتحكمها بالتالي قوانين اقتصادية موضوعية كقانون القيمة والعرض والطلب. بالمقابل، لا تملك الطبقة العاملة سوى حرية استغلال قوة عملها بقصد الحصول على الأجر، بينما يحاول المستهلكون الحصول علي أجود السلع بأقل الأثمان، وبذلك يتحقق التوازن الذي ينشده اقتصاد السوق.

9- 3- 2 تكوين الأسعار وفق العرض والطلب

تشكل ظاهرة الثمن المحور الأساسي الذي يدور حوله اقتصاد السوق. ففي هذا المجتمع يلتقي فيه عادة البائعون والمشترون، عبر التقاء عرض السلع بالطلب عليها. بينما يمثل الثمن نقطة الالتقاء بين الداخلين إلي السوق والخارجين منها. إن تحقيق التكافؤ بين المتناقضين: العرض والطلب، يمكّن من تنظيم التبادل في اقتصاد تحررت فيه الوحدات الإنتاجية من الخضوع للتنظيم الاجتماعي أو المخطط . وتبرز هنا ظاهرة الثمن كمقياس للقيمة التبادلية للسلع وفقاً لدرجة المنافسة التي تسود في السوق. وبقدر ما يسعي المستهلك إلي تحقيق أكبر منفعة من جراء طلبه على السلع من السوق، بقدر ما يسعى مالك رأس المال إلى تحقيق

أكبر قدر ممكن من الأرباح عبر تحديده للأسعار التي تتناسب مع عرض سلعته وتسويقها. لكنه لا يستطيع أي من هؤلاء الانفراد في التأثير على ثمن السلعة ارتفاعاً أو انخفاضاً. ففي ظل المنافسة الحرة وظروف العرض والطلب، يتم تحديد ثمن السلعة في السوق، وبشكل مستقل تماماً عن إرادة كل منتج بمفرده. إن تحديد الأسعار يخضع لظروف موضوعية نابعة من سلوك المتعاملين في الأسواق، وهذه تتناسب طردياً مع الطلب على السلع، بحيث يرتفع الثمن بارتفاعه وينخفض بانخفاضه، وعكسياً مع العرض حيث يرتفع بانخفاضه وينخفض بارتفاعه. وبذلك تتحقق قيمة للسلعة.

9- 3- 4 تحقيق الأرباح في ظل المنافسة والاحتكار

تشكل ظاهرة الربح إحدى السمات المهمة الأخرى للنشاط الاقتصادي الكلي في السوق. ويتحقق هذا الكسب المادي أو العيني في ظل المنافسة التامة وعدم وجود قيود على تحديد ثمن السلعة أو تسعيرها إجبارياَ بواسطة الدولة. وبما أن الوحدة الإنتاجية تعمل أصلاً من خلال التبادل في السوق، فإن الهدف النهائي يتمثّل في الحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح . لذلك يحاول مالك رأس المال دائماً توسيع حجم أعماله لزيادة سيطرته على السوق. وفي ظل قانون المنافسة، يسعى أصحاب رؤوس الأموال أيضاً إلى التكتل فيما بينهم ضمن احتكارات تخفف عليهم تأثير الانعكاسات السلبية التي تسببها عادة ابعض أنواع اللمنافسة حيال مشروعاتهم. ويبقى الهدف النهائي من تشكيل مثل تلك الاحتكارات، مواجهة المنافسة في الأسواق، واحتكار أساليب التقنية الحديثة، والتقليل من تكاليف الإنتاج والتداول، وبالتالي زيادة الأرباح إلى أقصى الحدود.

9- 4 التطبيقات المختلفة لإقتصاد السوق

انشغل المفكرون ورجال الدولة منذ وقت طويل في استخلاص القوانين الأساسية لإقتصاد السوق ومدى ملاءمتها لهذه الأيديولوجية أو تلك من خلال السياسات الإقتصادية المتفاوتة والمتناقضة بعض الأحيان . وإقتضي هذا دراسة وتحليل المكانة التي يحتلها اقتصاد السوق لدى الأنظمة الاقتصادية المتعددة، والأساليب المختلفة التي يتم اللجوء إليها لتطبيق قوانين هذا الاقتصاد ومبادئه، وآلياته.

أولاَ: على الصعيد المحلي

تحاول الأنظمة الاقتصادية كافة الادعاء بأنها تهدف في نهاية المطاف إلى تحقيق مستوى معيشي أفضل للإنسان. ولهذا انبثق، منذ القرن الخامس عشر، ما يسمى بالنظام الرأسمالي القائم على أساس اقتصاد السوق. ثم ما لبث أن تأثر العالم بكتابات ماركس منذ نحو مئتي عام، حول مساوئ ومزايا النظام الرأسمالي. وبدأت تظهر المدارس المختلفة التي تنادي بضرورة تدخل الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي، وكان من أهمها تلك التي كانت تهدف إلى بناء الاقتصاد على أسس هذا التدخل مثل النظرية الكينزية . ورغم اختلاف النماذج والأشكال التي تمّ من خلالها تطبيق الأنظمة الاقتصادية التي تنادي بالتدخل ، إلاّ أن بعضها لا يزال يعتمد بدرجات مختلفة على بعض مبادئ اقتصاد السوق. وهذا ما ينطبق أيضاً على أنظمة بعض الدول النامية التي تجمع بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي.

تطور الاقتصاد الرأسمالي الكلي

تمت ولادة الأنظمة الاقتصادية للرأسمالية ابتداءً من نهايات القرون الوسطى، عندما بدأ التجار بالبحث عن وسائل جديدة لزيادة ثرائهم. وقد أسهمت حركات الإصلاح الديني على تقديس أهمية العمل الفردي والمنافسة الحرة وتنامي رؤوس الأموال الفردية، وبالتالي زيادة الثروات الخاصة. وكان اقتصاد السوق، ولا يزال يشكل الأساس التاريخي والدعامة الحقيقية التي يستند إليها النظام الاقتصادي الرأسمالي، الذي

لم يعد قاصراً على الاكتفاء بتداول وتنشيط حركة السلع التجارية، بل أصبح يشمل حالياً ومنذ قيام الثورة الصناعية في أوربا، تطوير عمليات الإنتاج والتمويل والإئتمان. أي سيطرة رؤوس الأموال الفردية، التجارية والصناعية والنقدية، على كافة نشاطات السوق، وفي ظل المنافسة التامة ، في الوقت ذاته. كما يشكل السوق هنا الميدان الرئيسي لتحقيق أقصى الأرباح عبر استغلال حاجة المستهلك إلى السلعة أو الخدمة المطلوبة. وكلما اتسعت دوائر تلك الأسواق، كلما كفل ذلك مجالاً أوسع لنمو النظام الرأسمالي، والعكس صحيح.

تطور الاقتصاد الاشتراكي الكلي

يعتمد هذا الاقتصاد على مفاهيم عامة تختلف، بل وتتعارض تماماً مع تلك السائدة لدى الاقتصاد الرأسمالي الكلي القائم أساساً على نظام السوق، كسيادة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وتدخل الدولة في توجيه وتخطيط معظم النشاطات الاقتصادية الأساسية، بما في ذلك تحديد الأسعار والأجور، بدلاً من مراعاة تقلبات العرض والطلب. لكنه يلاحظ عادة ظهور أنماط اقتصادية متعددة لدى بعض البلدان، في خلال مراحل الانتقال إلى الاشتراكية. فإلى جانب القطاع الاشتراكي المسيطر على النشاطات الاقتصادية الرئيسية للدولة، يوجد أحياناً مجال لعمل القطاع الخاص في السوق، قد يطول أو يقصر وفق الوضع السياسي والاجتماعي لكل مجتمع على حدة. ويشمل هذا القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنتجين الحرفيين الذين احتفظوا بملكيتهم الخاصة لوسائل الإنتاج، إلاّ أن السلطة الاشتراكية تستطيع بواسطة اتخاذ عدة إجراءات اقتصادية للحد من اتساع مجال اقتصاد السوق بممارسة الضغوط عليه، كتحقيق الرقابة الفعالة على عمل القطاع الخاص، وممارسة التأثير على الأسعار والأجور والأرباح ومنع الاحتكارات، بشكل يكاد يصبح فيه اقتصاد السوق لدى النظام الاشتراكي، اقتصاداً مخططاً، ويفقد بالتالي إحدى أهم خصائصه، ألا وهي التلقائية في الإنتاج والتبادل.

تطور الاقتصاد الكلي في الدول النامية

تتميز اقتصاديات الدول النامية بانخفاض مستوى الإنتاج الفردي والدخول المتاحة وتراكم رأس المال والادخارات، وتدني المستوى التنظيمي والتكنولوجي وسيطرة القطاع الزراعي والاستخراجي وضيق السوق المحلية والاعتماد على الأسواق الخارجية واختلال الميزان التجاري لصالح المستوردات. كما يلاحظ لدى معظم الدول النامية أشكال متعددة من العلاقات الاقتصادية الرأسمالية والإقطاعية والتعاونية والحكومية، بشكل يجعل من الصعوبة بمكان تصنيفها بين إعداد النظم الرأسمالية أو الاشتراكية. فإلى جانب تركز ملكية وسائل الإنتاج لدى عدد محدود من الأفراد، يتوافر أحياناً قطاع إنتاجي عام مملوك للدولة. ويتفاوت تطبيق قوانين السوق بدرجات مختلفة. ولا يساعد تدني مستوى القوى المنتجة في توسيع نطاق السوق. وتبقى حالة الركود الاقتصادي إحدى السمات شبه الدائمة للأسواق لدى الدول النامية، إذ يسهم انخفاض الدخل في إضعاف الطلب على الأسواق وعدم قدرتها على النمو بوتيرة أو معدلات كافية.

ثانياَ:علي الصعيد الدولي

اتجه النظام الاقتصادي الدولي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نحو توسيع مفاهيم ومضامين اقتصاد السوق وتطبيقها للتحرر من ظاهرة الحمائية وتدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية. وبقي النظام الرأسمالي هو السائد في السوق العالمية رغم تنامي الأنظمة الاشتراكية. وتصدرت رؤوس الأموال الغربية، وخاصة الأميركية منها، الموقف للسيطرة على الأسواق العالمية وتنامت الصراعات بينها لإحتكار هذه السوق أو تلك، وتضخمت ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات، وأخذت الهيئات الدولية كمنظمة التجارة العالمية ، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، تفرض شروطها الإذعانية على الدول النامية بغرض فتح

أسواقها وتحرير تبادلاتها التجارية، أي الدعوة إلى تطبيق نظام السوق بأجلى معانيه رغم تداعياته الصعبة على المستوى المعيشي للطبقات العاملة.

مجهودات منظمة التجارة العالمية

ودخل الميثاق المنشئ لهذه المنظمة حيز النفاذ بدءاً من 1995/1/1، وهي تهدف إلى إقرار مبدأ تحرير التجارة العالمية عبر تدعيم اقتصاد السوق وإزالة الحواجز التجارية، الجمركية وغير الجمركية، وإتاحة مجالات أوسع للمنافسة الدولية. وقد جاءت وريثاً شرعياً للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة GATT التي تم إقرارها عام 1947 كرد فعل على السياسات التدخلية للدول بهدف تقييد حرية السوق. كما جرت عدة جولات تفاوضية متعددة الأطراف بين الدول، بهدف التوسع في تخفيض الرسوم الجمركية أمام عدد كبير من السلع وفتح الأسواق أمام حوالي ثلثي التجارة العالمية، وكذلك الحد من القيود غير الجمركية التي تعيق انسياب حركة التبادل التجارية. بشكل عام، تهدف الفلسفة الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية إلى إيجاد اقتصاد سوق عالمي حر، يضمن لرؤوس الأموال حرية الحركة بدون قيود، وتحقيق مبادئ المساواة وعدم التمييز في تنظيم التبادلات التجارية. وباعتبار أن الاتفاق المنشئ للمنظمة يتضمن أحكاماً ملزمة للدول الأعضاء بضرورة تعديل تشريعاتها الوطنية لتتلاءم مع نصوص الاتفاقية، فهذا يعني ضرورة تحول ، أو تحويل إن صح التعبير، اقتصاديات الدول الأعضاء في المنظمة باتجاه اعتماد اقتصاد السوق. كما يتوجب على هذه الدول قبل الانضمام إلى المنظمة التوصل إلى اتفاق معها يتضمن شروط الانضمام (الفقرة 1 من المادة 12 من ميثاق المنظمة) أي يجب عليهم انتهاج سياسة اقتصادية حرة ، أو بما يُعرف باقتصاد السوق.

سياسات التمويل الدولية

يتزعم جهود مؤسسات التمويل الدولية صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. اللذان تم تأسيسهما بموجب اتفاقيات بريتون وودز عام 1944 بوصفهما أحدث الآليات الأساسية لتدعيم اقتصاد

السوق. وكان الهدف الظاهر لهما تقديم المعونات وإعادة التوازن لميزان المدفوعات وتمويل مشروعات التنمية. لكن كل ذلك يخفي في الواقع أهدافاً جوهرية أخرى، تتمثل في إزالة العوائق أمام أداء رأس المال في السوق، وبالتالي تحرير التجارة العالمية. وقد تجلى ذلك بوضوح، بتزايد الشروط الإذعانية التي تفرضها هذه المؤسسات على الدول المقترضة، وذلك بتأثير الدول الرأسمالية الكبرى التي تسهم بالنصيب الأكبر في المدفوعات المالية لمصلحة هذه المؤسسات. وتحوم هذه الشروط عادة حول اتباع سياسات معينة للإصلاح الاقتصادي كخفض العجز في الموازنة وتحرير أسعار الصرف، إلي إزالة الرقابة على النقد الأجنبي وعدم تدخل الدولة في تحديد أسعار العملة والسلع، وتسهيل الاستثمارات الوطنية والأجنبية،عبر اعتماد سياسة خصخصة المشروعات العامة أو إعادة هيكلتها، وتشجيع القطاع الخاص على النمو والمشاركة الفاعالة في النشاط الاقتصادي، أي التحول التدريجي باتجاه اقتصاد السوق.

آثار العولمة

يتضمن مفهوم اقتصاد السوق مجموعة من المتناقضات في ظل هيمنة رأس المال على تنظيم العملية الاقتصادية والغزو الحالي للاحتكارات الرأسمالية الدولية التي تطلق العنان لقوى السوق، وكذلك تفاقم نمط توزيع الدخول بين الشرائح الاجتماعية المختلفة في المجتمع الواحد أو بين المجتمعات المتقدمة والنامية، وتنامي ظاهرة البطالة. وبذلك تزداد الهوة بين رأس المال والعمل، عبر تآكل الطبقات المتوسطة وتراجع أنظمة التأمينات الاجتماعية واتساع دائرة الفقر وانعدام المساواة في المستويات المعيشية للأفراد وسوء استخدام الموارد الإنتاجية، نتيجة توجه الاقتصاد الرأسمالي نحو إنتاج سلع غير مفيدة اجتماعياً، لكنها مربحة مادياً. فالهدف النهائي لأصحاب رؤوس الأموال الذين يسيطرون على السوق هو تحقيق الزيادة في الطلب على منتجاتهم وتسويقها بدلاً من زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع. وقد أدى بروز ظاهرة «العولمة» Globalization إلى تقويض الحدود السياسية والاقتصادية والثقافية

بين الدول، بما في ذلك تحرير المبادلات التجارية وانفتاح الأسواق على بعضها. أي إعادة التأكيد على الدور الذي يلعبه اقتصاد السوق على المستوى العالمي. وهذا ما يكرس سيطرة الشركات العالمية على السوق، والتي تتبع بغالبيتها للدول الصناعية المتقدمة. هذه الدول التي تشكل الفاعل الرئيسي في النظام الاقتصادي الدولي، اعتادت على تطبيق معايير مزدوجة، عبر مطالبة الدول النامية بتحرير تجارتها واعتماد اقتصاد السوق، بينما تتمسك من ناحيتها بسياسات الدعم والحماية وإغلاق أسواقها أمام المنافسين، وتكوين التكتلات التجارية ضدهم . فهي تنادي بتحرير التجارة عندما تقتضي مصالحها التجارية الوطنية ذلك، ولكن عندما تتعارض مبادئ اقتصاد السوق مع مصالحها، فإنها تتجه نحو إقرار قيود تجارية لحماية صناعتها الوطنية. فالدول الصناعية الكبرى ليست معنية بفتح الأسواق، إلاّ لصالح صناعاتها وشركاتها المتعددة الجنسيات. إن انفتاح الأسواق مع انعدام التكافؤ في القدرات التنافسية للدول، يؤدي حتماً إلى دعم الأقوياء وإضعاف الضعفاء. فالدول النامية تنتج غالباً مالا تستهلك، وتستهلك مالا تنتج، وفتح أسواقها في ظل هذه الظروف سيؤدي على الغالب إلى إفشال التنمية الاقتصادية لديها واستمرارها في إنتاج سلع أولية مهيأة للتصدير للدول المتقدمة، بينما لا تستطيع الصناعات لدى الدول النامية مجاراة التطور التقني لدى الدول الصناعية. ومن هنا تبرز تداعيات اقتصاد السوق في عصر العولمة.

أمام كل هذه الأحداث والتطورات أصبح لزاماَ علي دارسي علم الإقتصاد الكلي التزود بمناهجه والتعرف علي مناهجه وسيلساته وأدواته حتي يتمكنوا من متابعة مايحدث من إنعكاسات وتطورات ، والتعرف عليها ودراستها ووضعها موضع الإهتمام ، وذلك بهدف التعمق والتزود بالمهارات العلمية التي تتطلبها دراسة هذا العلم .

الفصل العاشر : المصادر والمراجع

أولا :المصادر والمراجع باللغة العربية:

- ابدجمان ، مايكل ، **الإقتصاد الكلي : النظرية والسياسة** ، ترجمة محمد إبراهيم منصور ، الناشر: دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، عام 1988 م .
- -آكلي ، جراند ، **الاقتصاد الكلي : النظريات والسياسات** ، ترجمة د. عطية مهدي سليمان ، الناشر : وزارة التعليم والبحث العلمي ، بغداد ، العراق ، عام 1986 م
- بامخرمة، أ.د. أحمد سعيد و د. محمود حمدان العصيمي ، **المساعد في مباديء الاقتصاد الكلي**، الماشر: دار الزهراء للنشرو التوزيع، الرياض، السعودية ، عام1996 م
- باحنشل ، د. أسامة بن محمد ، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، الناشر : جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية ، عام 1999 م
- البلاوي ، د. حازم ، **دور الدولة في الإقتصاد** ، الناشر : دار الشروق ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، عام 1997 م
- جوارتيني ، جيمس ، وريجارد استروب ، **الاقتصاد الكلي :الاختيار العام والخاص** ، ترجمة د.عبدالفتاح عبدالرحمن ود.عبدالعظيم محمد، الناشر: دار المريخ للنشر ، الرياض، السعودية، عام 1988 م
- الحبيب ، د. فايز بن إبراهيم ، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثالثة، الناشر: جامعة الملك سعود ، الرياض ، السعودية ، عام 1994 م
- د. عبد المنعم السيد على , الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة , 2008م , صادر من مركز دراسات الوحدة العربية
- الحجار ، د. بسام ، والدكتورعبدالله رزق ، **الإقتصاد الكلي** ، الناشر: دار المنهل اللبناني ، بيروت، لبنان ، عام 2010 م
- الخطيب ، أ. د. فاروق بن صالح ، **النقود والبنوك في النشاط الإقتصادي** ، الناشر: مكتبة دار جـدة ، جـدة ، السعودية ، عام 2001 م

- خلف ، د. فليح حسن ، **التنمية والتخطيط الإقتصادي** ، الناشر: عالم الكتب الحديثة ، إربـد ، الأردن ، عام 2006 م
- **خليل ، د. سامي ، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، الناشر: مؤسسة الصباح ومكتبة النهضة العربية، الكويت، عام 1983 م.**
- الدباغ ، د . أسامة بشير، د. أثيل الجومرد ، **المقدمة في الإقتصاد الكلي** ، الناشر: دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، عام 2003 م
- الدباغ ، د. أسامة بشير، **البطالة والتضخم** ، الناشر: الشركة الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، عام 2007 م
- زكي ، رمزي ، **الإقتصاد السياسي للبطالة** ، الناشر: دار المعرفة ، الكويت ، عام 1997 م
- ساكر ، أ. د. محمد العربي ، **محاضرات في الإقتصاد الكلي** ، الناشر: دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، عام 2006 م
- صقر، د. صقر أحمد ، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثانية، الناشر : وكالة المطبوعات، الكويت، عام 1983 م.
- مجيد ، د. ضياء ، **النظرية الاقتصادية :التحليل الاقتصادي الكلي**، الناشر: مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية ، عام 1999 م.
- هاشم ، أ.د.إسماعيل محمد ، **مذكرات في النقود و البنوك** ، الناشر : دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، عام 1976 م .
- يسري ، أ. د.عبد الرحمن ، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الناشر : مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية ، عام 1987 م.
- إيرنبرج ، د. رونالد ، د. روبرت سميث ، **إقتصاديات العمل** ، ترجمة د. فريد بشير طاهر، الناشر: دار المريخ ، الرياض ، السعودية ، عام 1996 م

- البكر، د.محمد عبدالله ، " دراسة تحليلية عن البطالة في المملكة العربية السعودية " ، الناشر: **مجلة العلوم الإجتماعية** ، جامعة الكويت ، المجلد 32 ، العدد رقم 2 ، عام 2004 م
- -باعشن ، د.عبدالرحمن بن علي ، **دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية** ، ندوة في مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني ، عام 2007 م
- الجهني، د.عيد بن عبدالله ، زيادة الإنتاجية وسياسة الأجور ومدي قدرتها علي التأثير في عملية إحلال العمالة المواطنة في القطاع الخاص السعودي ، **مجلة الإدارة العامة** ، 4(35) ، ص 557- 574 ، عام 1997 م
- عبيد، د. احمد بن سليمان ، تحديات سوق العمل في دول مجلس التعاون وإمكانات مواجهتها ، ورقة عمل قدمت في **ندوة تفعيل دورالعمالة الخليجية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية** ، الدوحة ، قطر ، عام 2001 م
- عبيد ، د. احمد بن سليمان ، نموذج نظري لسوق العمل السعودية وسياسات توظيف القوى العاملة الوطنية ، **مجلة الإدارة العامة** ، 2(41): ص 237-264 ، عام 2002 م
- الغنام ، د.حمد ، د.خالد الدخيل ، الطلب علي المنشآت السعودية كنموذج إنحدار قطعي ، ورقة عمل قدمت في **اللقاء السنوي الثالث عشر لجمعية الإقتصاد السعودية** ، الرياض ، عام 2001 م
- الغنام ، د.ابراهيم احمد ، البطالة وعملية البحث عن وظيفة ، **مجلة بحوث ودراسات** ، القاهرة ، عام 2009 م
- الغيث ، د.محمد ، د.منصور المعشوق ، عرض موجز لنتائج بحث العمالة المواطنة في القطاع الأهلي السعودي ، **مجلة الإدارة العامة** ، 2(18) ، ص 125-157 ، عام 1997 م
- الدباغ ، د. أسامه بشير ، د.أثيل عبدالجبار الجومرد ، **المقدمة في الإقتصاد الكلي** ، الناشر: دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، عام 2003 م
- الدباغ ، د. أسامة بشير ، **البطالة والتضخم** ، الناشر: الدارالأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، عام 2008 م
- الزامل ، نجلاء صالح ، **محددات التضخم في الإقتصاد السعودي** ، بحث غير منشور ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، عام 2008 م

- عرب ، د.عاصم بن طاهر ، **إقتصاديات العمل** ، الناشر: عمادة شئوون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، عام 1994 م
- الخلف ، د. فليح حسن خلف ، **التنمية والتخطيط الإقتصادي** ، الناشر: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، إربد ، الأردن ، عام 2006 م
- الخطيب، د. ممدوح عوض ، **محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي** ، بحث غير منشور ، كلية إدارة الأعمال ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، عام 2009 م
- نبيه ، د.نسرين عبد الحميد ، **الإقتصاد الخفي** ، الناشر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، عام 2008 م
- نجا ، د.علي عبدالوهاب ، **مشكلة البطالة** ، الناشر: الدار الجامعية ، الإسكندرية ، عام 2005 م
- الخواجة ، د.ليلى احمد ، "درسة تحليلة لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل في مصر" ، المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد ، بعنوان : **البطالة في مصر** ، مرجع سابق ، ص 188
- فؤاد ، د.ياسمين محمود فؤاد ، **اثر برنامج الاصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر** ، مرجع سابق ، ص 28

ثانيا : المصادر باللغة الأجنبية:

- Miller, Roger L. & Rabun M. Williams, Unemployment and Inflation ,West Publication Co., USA,1975.
- Branson, William H., Macroeconomic Theory and Policy, Harper & Row, Publishers, USA, 197
- Shim , Jae K. , Siegel ,Joel G. : Macroeconomics, Barron's Educational Series. N.Y., 2010 .
- Eugene , Diulio , Macroeconomics , 3rd ed., Schaum's Outlines Series, McGraw-Hill, N.Y ,1997.
- Vernon , Jack , Macroeconomics , The Dryden Press . Illinois , USA, 1980 .
- Shim, Jae K. ; Siegel, Joel G.: Macroeconomics, Barron's Educational Series.
- Diulio, Eugene: Macroeconomics, 3rd ed., Schaum's Outlines Series, McGraw-Hill,1997.
- E L A I N E L . E D G C O M B 2004 « the informal economy ». Microenterprise Fund for Innova-tion. Effectiveness. Learning and Dissemination. F E B RUA RY 2004 . (202) 736-1071.
- Gutmann. P'.(1977) « The Subterranean Economy » Financial Analysts Journal.Nov./Dec.pp.26-34.

- Lewis Institute of Social & Economic Studies. University of the West Indies. St. Augustine. Trinidad &Tobago. SW Paper 4_neu.doc.
- Tanzi. V.(1982) (ed) « The Underground Economy in The United States and Abroad ».Lexington Books.
- Tanzi. Vito 2002. The Shadow Economy. Its Causes and Its Consequences. Edited lecture given at the "International Seminar on the Shadow Economy Index in Brazil." Brazilian Institute of Ethics in Competition. 12 March 2002. Rio de Janeiro. www.economics-ejournal.org/economics
- Feige, Edgar L. and Ivica Urban, (2008):Measuring underground (unobserved, non-observed, unrecorded) economies in transition countries: Can we trust GDP?, *Journal of Comparative Economics*, doi:10.1016/j.jce.2008.02.003
- Alan a. Tait , value added tax practice. Practice and problems (washington : d.c.,i.m.F .,1988),p. 304
- F. Burns and W. C. Mitchell, Measuring business cycles, New York, National Bureau of Economic Research, 1946.
- Madhani, P. M. (2010).Rebalancing Fixed and Variable Pay in a Sales Organization: A Business Cycle Perspective. Compensation & Benefits Review, 42(3), pp. 179 – 189
- Over Production and Under Consumption, ScarLett, History Of Economic Theory and Thought
- Batra, R. (2002). "Economics in Crisis: Severe and Logical Contradictions of Classical, Keynesian, and Popular Trade Models".
- *Charles Dunoyer and the Emergence of the Idea of an Economic Cycle,* Rabah Benkemoune, History of Political Economy 2009 41(2):271 – 295; doi:10.1215/00182702-2009-003
- M. W. Lee, *Economic fluctuations*. Homewood, IL, Richard D. Irwin, 1955
- Schumpeter, J. A. (1954). *History of Economic Analysis*. London: George Allen & Unwin.
- Kitchin, Joseph (1923). "Cycles and Trends in Economic Factors". *Review of Economics and Statistics* (The MIT Press) **5**(1): 10 – 16. doi:10.2307/1927031. JSTOR 1927031.
- Kondratieff, N. D.; Stolper, W. F. (1935). "The Long Waves in Economic Life". *Review of Economics and Statistics* (The MIT Press) **17** (6): 105 – 115. doi :10.2307/1928486. JSTOR 1928486.
- F. Burns and W. C. Mitchell, *Measuring business cycles*, New York, National Bureau of Economic Research, 1946.
- F. Burns, Introduction. In: Wesley C. Mitchell, *What happens during business cycles: A progress report*. New York, National Bureau of Economic Research, 1951
- "US Business Cycle Expansions and Contractions". NBER. Retrieved 2009-02-20

- Mankiw, Gregory (1989). "Real Business Cycles: A New Keynesian Perspective". *The Journal of Economic Perspectives*(JSTOR) 3 (3): 79 – 90. doi: 10.1257/ jep. 3.3.79. ISSN 0895-3309. JSTOR 1942761.
- Mary S. Morgan, *The History of Econometric Ideas*, Cambridge University Press, 1991.
- Samuelson, P. A., 1939, Interactions between the multiplier analysis and the principle of acceleration, Review of Economic Statistics 21, 75 – 78
- R. M. Goodwin (1967) "A Growth Cycle", in C.H. Feinstein, editor, Socialism, Capitalism and Economic Growth. Cambridge: Cambridge University Press
- Wells, David A. (1890). *Recent Economic Changes and Their Effect on Production and Distribution of Wealth and Well-Being of Society*. New York: D. Appleton and Co. ISBN 0-543-72474-3.
- Rothbard, Murray (2002). *History of Money and Banking in the United States*. Ludwig Von Mises Inst. ISBN 0-945466-33-1.
- Wells, David A. (1890). *Recent Economic Changes and Their Effect on Production and Distribution of Wealth and Well-Being of Society*. New York: D. Appleton and Co. ISBN 0-543-72474-3.Opening line of the Preface.
- Beaudreau, Bernard C. (1996). *Mass Production, the Stock Market Crash and the Great Depression*. New York, Lincoln, Shanghi: Authors Choice Press.
- Lebergott, Stanley (1993). *Pursuing Happiness: American Consumers in the Twentieth Century*. Princeton, NJ: Princeton University Press. pp. a:Adapted from Fig. 9.1. ISBN 0-691-04322-1.
- [Carlota] (2002). *Technological Revolutions and Financial Capital: The Dynamics of Bubbles and Golden Ages*. UK: Edward Elgar Publishing Limited. ISBN 1-84376-331-
- Kalecki, Michal. "Political Aspects of Full Employment". Retrieved 2 May 2012.
- Henryk Grossmann *Das Akkumulations – und Zusammenbruchsgesetz des kapitalistischen Systems (Zugleich eine Krisentheorie)*, Hirschfeld, Leipzig, 1929
- Grossman, Henryk The Law of Accumulation and Breakdown of the Capitalist System. Pluto
- Paul Mattick, *Marx and Keynes: The Limits of Mixed Economy*, Boston, Porter Sargent, 1969
- George, Henry. (1881). *Progress and Poverty: An Inquiry into the Cause of Industrial Depressions and of Increase of Want with Increase of Wealth; The Remedy*. Kegan Paul (reissued by Cambridge University Press, 2009; ISBN 978-1-108-00361-2)
- Hansen, Alvin H. Business Cycles and National Income. New York: W. W. Norton & Company, 1964, p. 39

- Wisconsin School of Business & The Lincoln Institute of Land Policy (Updated Quarterly). "Land Prices for 46 Metro Areas"
- Ruhm C. 2000. Are Recessions Good for Your Health? Quarterly Journal of Economics Vol 115, No. 2, pp. 617 – 650.
- Jean-Baptiste Say (1767 – 1832)". *The Concise Encyclopedia of Economics*. Library of Economics and Liberty (2nd ed.) (Liberty Fund). 2008.
- Nature of Things, by Jean-Baptiste Say. In *Lalor's Cyclopedia* at the *Library of Economics and Liberty*.
- Federal Reserve Bank of Dallas *Economic Insights* article (Volume 11, Number 1)
- *A Treatise on Political Economy*, by Jean-Baptiste Say at McMaster University Archive for the History of Economic Thought
- Letters to Malthus on Several Subjects of Political Economy (1821) at McMaster University Archive for the History of Economic Thought
- Hollander, Samuel (2005), *Jean-Baptiste Say and the Classical Canon in Economics: the British Connection in French Classicism*, London and New York: Routledge, ISBN 0-415-32338-X.
- « Portrait : J.B. Say (1767 – 1832) ». *La nouvelle lettre*, n°1064 (29 janvier 2011): 8.
- Sowell, Thomas (1973), *Say's Law: An Historical Analysis*, Princeton University Press, ISBN 0-691-04166-0.
- Whatmore, Richard (2001), *Republicanism and the French Revolution: An Intellectual History of Jean-Baptiste Say's Political Economy*, Oxford University Press, ISBN 0-19-924115-5.
- Antonietta Campus (1987), "marginal economics", *The New Palgrave: A Dictionary of Economics*, v. 3, p. 323.
- Clark, B. (1998). *Principles of political economy: A comparative approach*. Westport, Connecticut: Praeger.
- Colander, David; *The Death of Neoclassical Economics*.
- Aspromourgos, T. (1986). On the origins of the term 'neoclassical'. Cambridge Journal of Economics, 10(3), 265–270. [1]
- Veblen, T. (1900). 'The Preconceptions of Economic Science – III', The Quarterly Journal of Economics, 14(2), 240 – 269. (Term on pg. 261).
- George J. Stigler (1941 [1994]). Production and Distribution Theories. New York: Macmillan. Preview.
- Fonseca G. L.; "Introduction to the Neoclassicals", The New School.
- E. Roy Weintraub. (2007). Neoclassical Economics. The Concise Encyclopedia Of Economics. Retrieved September 26, 2010, fromhttp://www.econlib.org/library/Enc1/NeoclassicalEconomics.html
- William Stanley Jevons (1879, 2nd ed., p. 289), The Theory of Political Economy. Italics in original.
- Philip H. Wicksteed The Common Sense of Political Economy
- Christopher Bliss (1987), "distribution theories, neoclassical",The New Palgrave: A Dictionary of Economics, v. 1, pp. 883 – 886.

- Robert F. Dorfman (1987), "marginal productivity theory", TheNew Palgrave: A Dictionary of Economics, v. 3, pp. 323 – 25.
- C.E. Ferguson (1969). The Neoclassical Theory of Production and Distribution. Cambridge. [2]ISBN 9780521076296, ch. 1 excerpt, pp. 1 – 10 (press +), & review excerpt.
- Roger E. Backhouse (2008). "marginal revolution," The New Palgrave Dictionary of Economics, 2nd Edition. Abstract.
- William Jaffé (1976) "Menger, Jevons, and Walras De-Homogenized", Economic Inquiry, V. 14 (December): 511 – 525
- Philip Mirowski (1989) More Heat than Light: Economics as Social Physics, Physics as Nature's Economics, Cambridge University Press.
- Frederic Lee (2009), A History of Heterodox Economics: Challenging the mainstream in the twentieth century, London and New York: Routledge.
- Olivier Jean Blanchard (1987). "neoclassical synthesis", The New Palgrave: A Dictionary of Economics, v. 3, pp. 634 – 36.
- Alfred S. Eichner and Jan Kregel (Dec. 1975) An Essay on Post-Keynesian Theory: A New Paradigm in Economics, Journal of Economic Literature.
- Thorstein Veblen (1898) Why Is Economics Not an Evolutionary Science?, reprinted in The Place of Science in Modern Civilization (New York, 1919), p. 73.
- Friedman argued for this in essays III, IV and V in "Essays in Positive Economics".http://www.econ.umn.edu/~schwe227/teaching.s11/files/articles/friedman-1953.pdf
- David Colander, Richard Holt, and J. Barkley Rosser Jr. (2004) The changing face of mainstream economics, Review of Political Economy, V. 16, No. 4: pp. 485 – 499)
- Matias Vernengo (2010) Conversation or monologue? On advising heterodox economists, Journal of Post Keynesian Economics, V. 32, No. 3" pp. 485 – 499.